

تحرك عاجل

أطلقوا سراح مدافع فلسطيني عن حقوق الإنسان

لا تزال القوات الإسرائيلية تحتجز تسفًا منذر عميرة، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وأخصائي اجتماعي فلسطيني، منذ 18 ديسمبر/كانون الأول 2023. وفي 11 يناير/كانون الثاني 2024، أيدت محكمة عسكرية إسرائيلية أمرًا باعتقاله الإداري لمدة أربعة أشهر. ويواجه منذر عميرة خطرًا على صحته وسلامته نتيجة اعتقاله التعسفي، إذ يحتاج يوميًا إلى تناول الأدوية اللازمة للأمراض المزمنة التي يعاني منها. ومن ثم، يجب على القوات الإسرائيلية إطلاق سراحه فورًا وبدون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

اللواء يهودا فوكس

القيادة المركزية - الضفة الغربية

جيش الدفاع الإسرائيلي

فاكس: +972 530 5741 و +972 530 5724

السيد اللواء يهودا فوكس، تحية طيبة وبعد،

نبحث إليكم بهذه الرسالة لنحثكم على إطلاق سراح المدافع عن حقوق الإنسان والأخصائي الاجتماعي الفلسطيني، منذر عميرة، من الاعتقال الإداري على الفور وبدون شرط أو قيد. وريثما يُطلق سراحه، نحثكم أيضًا على ضمان تلقيه الرعاية الصحية؛ إذ يحتاج يوميًا إلى تناول الأدوية اللازمة للأمراض المزمنة العديدة التي يعاني منها.

وفي 18 ديسمبر/كانون الأول 2023، أُعتقل منذر عميرة، البالغ من العمر 53 عامًا، بوحشية في بيته بمخيم عابدة للاجئين في بيت لحم. فاقترح جنود إسرائيليون بيته وعزلوه عن زوجته، سناء، وأبنائه وكبلوا أيدي أبنائه ومزقوا ملابس أحدهم واعتدوا على شقيقه بالضرب المبرح. وأُعتقل عميرة في بادئ الأمر على خلفية مزاعم بأنه رفع منشورات مُحَرَّضة على العنف على فيسبوك، إلا أن النيابة لم تقدم أي أدلة موثوقة لاتهامه؛ وبدلاً من ذلك، أصدرت أمرًا باعتقاله الإداري لمدة أربعة أشهر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023. وفي 11 يناير/كانون الثاني 2024، أيد قاض عسكري إسرائيلي الأمر. وسبق أن حُكِم على عميرة، الذي اعتبرته منظمة العفو الدولية سجيناً للرأي في 2018، بالسجن لمدة ستة أشهر ووضعه تحت المراقبة لخمسة أعوام؛ بسبب مشاركته في تظاهرات سلمية. وقد أُعتقل أيضًا وتعرَّض للتهديد والاعتداء الجسدي والاستهداف في مرات عديدة؛ بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان ونضاله السياسي.

كما يواجه منذر عميرة خطرًا على صحته وسلامته نتيجة اعتقاله؛ إذ يحتاج يوميًا إلى تناول الأدوية لعلاج ارتفاع ضغط الدم ومشاكل في أوعيته الدموية.

ومن ثم، نحثكم على الإسراع في إطلاق سراح منذر عميرة على الفور وبدون أي شرط أو قيد، كي يعود إلى أسرته ويواصل حياته اليومية وعمله الذي تشتد الحاجة إليه بصفته أخصائيًا اجتماعيًا وعاملًا في الخدمة الاجتماعية. وريثما يُطلق سراحه، نحثكم على ضمان تلقيه الرعاية الطبية الكافية وتوفير جميع

الأدوية التي يحتاجها.

مع الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

منذر عميرة هو لاجئ فلسطيني يبلغ من العمر 53 عامًا من قرية دير أبان الفلسطينية، التي تقع جنوب القدس وهجر سكانها خلال نكبة عام 1948، وهو يعيش حاليًا بمخيم عايدة للاجئين في بيت لحم. وهو ناشط بارز ومدافع عن حقوق الإنسان التزم بالنضال الشعبي السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد. ويشغل عميرة منصب رئيس مجلس إدارة مركز شباب عايدة، وهو منظمة مجتمعية شعبية تقدم الخدمات لأطفال وشباب مخيم عايدة للاجئين. وهو ناشط بارز أيضًا باللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، وهي حركة مقاومة مجتمعية تؤمن بقوة النضال الشعبي بأنماط مختلفة كالعصيان المدني والتظاهرات السلمية والحملات القانونية.

وبعد اعتقال منذر عميرة في 18 ديسمبر/كانون الأول، أُحتجز في مركز احتجاز إيتزيون، حيث خضع للاستجواب لما وصل إلى 45 دقيقة على مدى الأيام الثلاثة الأولى من احتجازه، وأُعلم خلالها أنه سُجّن رهن الاعتقال الإداري. ولم تُنح لعميرة أي فرصة للتشاور مع محامٍ قبل الاستجواب الذي ركّز على بعض المنشورات على فيسبوك ومزاعم "تحريض على الإرهاب". وأنكر عميرة أي صلة بحساب فيسبوك المنسوب إليه، بينما لم تجد النيابة العسكرية الإسرائيلية أي دليل موثوق أو دماغ لتوجيه أي تهم إليه، حتى بالاستناد إلى المنشورات التي يُزعم أنها تعود إليه. وعلى الرغم من أن باحثي منظمة العفو الدولية لم يتمكنوا من التحقق من هوية الشخص الذي رفع المنشورات المذكورة، إلا أنهم أطلعوا على جميع المنشورات المنسوبة إلى عميرة ولم يجدوا في أي منها ما يحرض على العنف أو الكراهية، الأمر الذي يثير بواعت القلق من أنه يُحتجز لمجرد نضاله السلمي. وبعد أن قررت النيابة العسكرية الإسرائيلية عدم توجيه أي تهم إليه، أصدرت أمرًا باعتقاله الإداري لمدة أربعة أشهر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، والذي أيده قاض عسكري في 11 يناير/كانون الثاني 2024.

وفي ظل الاعتقال الإداري، تحتجز سلطات الدولة الأفراد بدون أي نية لتقديمهم إلى محاكمات جنائية. وقد تصل مدة كل أمر بالاعتقال الإداري إلى ستة أشهر، إلا أنه يمكن تجديدها لأجل غير مسمى، بينما يُبقى على سرية الأدلة، ما يعني أن المُعتقلين لا يمكنهم الطعن ضد احتجازهم ولا يعلمون موعد إطلاق سراحهم.

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كثفت السلطات الإسرائيلية على نحو واسع من استخدامها للاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين، في حين أن هذه الممارسة بلغت أعتى صورها على الإطلاق منذ 20 عامًا، حتى قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول. وبحلول نهاية 2023، كانت إسرائيل تحتجز 3,291 فلسطينيًا رهن الاعتقال الإداري، ما يُعد عددًا غير مسبوق.

وينتهك استخدام إسرائيل المنهج للاعتقال الإداري القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ إذ يترتب على ممارسته بهذه الصورة احتجاز الأفراد تعسفًا؛ وقد يرقى إلى المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، إذا طال أمده أو تكرر فرضه. ويشكل استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري على نحو تعسفي وشامل وتمييزي عملاً غير إنساني يُرتكب لإدامة نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين.

ويُحتجز منذر عميرة حاليًا في سجن عوفر العسكري بالقرب من رام الله. وخلال الأيام العشرة الأولى من اعتقاله، حُرِم من تلقي الرعاية الطبية الضرورية ولم يتلقَ العناية الطبية اللازمة لأمراضه المزمنة؛ إذ يعاني من ارتفاع ضغط الدم ومشكلات في أوعيته الدموية. ولم تسمح إسرائيل بوصول بعض الأدوية إليه إلا بعد الطلبات التي قدمها محاميه ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة الإنجليزية أو العبرية أو العربية. يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 14 مارس/آذار 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

التاريخ: 18 يناير/كانون الثاني 2024

التحريك العاجل الأول: UA 2/24 رقم الوثيقة: MDE 15/7601/2024 إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: منذر عميرة (مصيح المذكر)